



لجنة المسائل السياسية الخاصة
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
الجلسة ٥
المعقودة يوم الأربعاء
١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة الخامسة

الرئيس: السيد هوديدا (أوكرانيا)

المحتويات

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة
بينود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)*

البند ٨١ من جدول الأعمال: المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم
غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٨٢ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية (تابع)*

البند ٨٣ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)*

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)*

البند ٨٤ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان
الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها مجتمعة.

./..

Distr.GENERAL
A/C.4/49/SR.5
21 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات
في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد
المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى :
Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United
Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع) (A/49/23) (الجزء الثاني والجزء الخامس الفصل الثامن والجزء السادس، الفصل التاسع، والجزء السابع، الفصل العاشر) و A/49/287 و 381 و 492 و A/AC.109/1179-1183 و 1185-1186 و 1188-1190 و 1192-1195 و 1197 و S/1994/283 و Add.1 و Add.1/Corr.1 و S/1994/819

البند ٨١ من جدول الأعمال: المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/49/23) (الجزء الرابع، الفصل السابع) و 384 و Add.1

البند ٨٢ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية، الاقتصادية وغيرها، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية (تابع) (A/49/23) (الجزء الثالث، الفصل الرابع) و (A/AC.109/1191)

البند ٨٣ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/49/23) (الجزء الرابع، الفصل السادس) و 216 و Add.1 و (E/1994/114 و A/AC.109/L.1824)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/49/3) (الفصل الخامس (الفرع جيم) والفصل السادس))

البند ٨٤ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/49/413)

١ - السيد تليس ريبيرو (البرازيل): تكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة ريو أي الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبوليفيا وبيرو وشيلي وغواتيمالا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك، فقال إنه ينبغي للجنة الرابعة التي أعيد تنشيطها مؤخرا أن تبذل قصاراها للإسراع في عملية إنهاء الاستعمار لأن تزال هناك شعوبا ما زالت محرومة من ممارسة حقها في تقرير المصير على نحو كامل.

٢ - ومضى يقول إنه يتعين على اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، أن تتكيف مع التغييرات المذهلة التي جرت في الأعوام الأخيرة وأن تواصل في الأثناء متابعة أهدافها المتمثلة في الدعوة الى استئصال شأفة الاستعمار وتوسيع الأسس السياسية والاقتصادية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي استعدادا لتمكينها من حقها في تقرير المصير، بما في ذلك حقها في الاستقلال إذا أرادت ذلك، وتوفير

(السيد تليس ريبير، البرازيل)

المعلومات بشأن تلك الأقاليم. وكما يتضح من النجاح الذي حالف البعثة التي أوفدت مؤخرا الى توكيلاو، فإن التعاون اللامشروط الذي أبدته السلطة القائمة بالإدارة مع اللجنة الخاصة اقتداء في ذلك بمثل نيوزيلندا، كان عاملا حاسما مكن البعثة من الاطلاع مباشرة على رغبات الشعوب المعنية.

٣ - وأضاف قائلا إن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ينبغي تمكينها من سبل إرساء اقتصادات قوية تخول لها ممارسة حق تقرير المصير. وتقع على كل من الأمم المتحدة والسلطات القائمة بالإدارة مسؤولية مشتركة تقضي بمراعاة احتياجات السكان ومصالحهم وضرورة حماية بيئتهم وثقافتهم في أي تخطيط اقتصادي لتلك الأقاليم.

٤ - وقال إنه يصعب كذلك تبرير وجود القواعد والمنشآت العسكرية في الأقاليم المعنية، في فترة ما بعد الحرب الباردة، فهي قد تعرقل عملية إنهاء الاستعمار وتستنزف الموارد المحلية اللازمة للتنمية الاقتصادية. ولقد آن الأوان لمنع اجراء تجارب الأسلحة النووية أو أسلحة التدمير الشامل ونشرها أو تخزينها في تلك الأقاليم والمناطق المحيطة بها.

٥ - ومضى قائلا إن مجموعة ريو ترحب بانضمام جنوب افريقيا من جديد الى البلدان الأعضاء في اللجنة بعد أن نبذت عنها العنصرية وأصبحت بلدا ديمقراطيا موحدًا بقيادة رئيس هو رمز للكفاح العالمي من أجل الحرية. وتعرض لمسألة الصحراء الغربية فقال إن التقدم الذي أحرز في عملية تحديد هوية الناخبين استعدادا للاستفتاء وشتى الخطوات التي قطعها الأمين العام وممثله الخاص لتمكين شعب ذلك الاقليم من تحديد مستقبله السياسي أمر يبعث على التفاؤل على الرغم من البطء الشديد المسجل في سير العملية برمتها. وتدعو مجموعة ريو الطرفين المعنيين إلى التعاون تعاونًا كاملاً فيما بينهما ومع الأمم المتحدة ليتسنى بذلك الإسراع بإجراء استفتاء نزيه وشفاف لتقرير المصير وفقا لما دعت إليه خطة التسوية. وفيما يتعلق بحالة تيمور الشرقية تؤيد مجموعة ريو المفاوضات الجارية بين البرتغال واندونيسيا التي أخذت فيما يبدو منحى إيجابيا صوب إيجاد تسوية عادلة وشاملة تحظى بموافقة المجتمع الدولي.

٦ - وتحدث عن منطقة أمريكا اللاتينية فقال إن أعضاء مجموعة ريو يحدوهم الأمل في أن يساعد تحسن العلاقات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة على إيجاد تسوية سلمية تنهي النزاع الذي طال أمده على جزر مالفيناس، أي ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويش.

٧ - واختتم قائلا إن التحدي الذي يمثله مبدأ القضاء الكامل على الاستعمار الذي يقره المجتمع الدولي بأسره ليس لحسن الحظ بالأمر الذي يستعصي على المجتمع الدولي مجابهته.

٨ - السيد بريس - غريغو (اسبانيا): قال إن آراء وفده لا تختلف عموماً عن آراء الاتحاد الأوروبي ولكنه يود إثارة مسألة تمس السيادة الإسبانية. فاسترجاع جبل طارق مسألة تؤيدها تأييداً تاماً جميع القوى السياسية الإسبانية على اختلاف مشاربها. فعملية إنهاء الاستعمار في جبل طارق ليست مسألة تتعلق بحق تقرير المصير وإنما الأمر يتعلق بإعادة بسط سيادة دولة على جزء من أراضيها. ولا تنفرد حكومته بهذا الموقف الذي أقرته أيضاً الجمعية العامة في قراراتها المتعاقبة في ضوء مبادئ القرار ١٥١٤ (د - ١٤). وقد دعت الجمعية العامة على مر الأعوام حكومتي اسبانيا والمملكة المتحدة إلى إيجاد حل تفاوضي لإنهاء الاستعمار في تلك المنطقة وستظل اسبانيا متمسكة إلى أقصى حد بموقفها القائم على أساس إعلان بروكسل الذي وقعه الطرفان في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤. ورغم أن المسألة هي أبعد من أن تكون مسألة تقرير مصير راعت السلطات الإسبانية، مع ذلك، مراعاة كاملة مصالح سكان جبل طارق المشروعة. فهي تريد لجبل طارق الازدهار والتقدم في ظل اقتصاد سليم لا مكان فيه لأنشطة التهريب والاتجار غير المشروع المستفيدة حالياً من تسامح السلطات المحلية وسكوت السلطة القائمة بالادارة.

٩ - وأعرب عن أمل اسبانيا في أن يعود ممثلو السكان إلى مائدة المفاوضات التي تركوها باختيارهم في عام ١٩٨٨ حيث أنها تمثل الإطار المناسب للتعريف بوجهة نظرهم.

١٠ - السيد كاول (المانيا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فأكد تأييده لمبدأ تقرير المصير ولكل إجراء مطابق لميثاق الأمم المتحدة غايته إزالة الاستعمار بصرف النظر عن الموقع الجغرافي للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية وعدد سكانها.

١١ - وقال إنه يعتبر أن مشاريع القرارات والمقررات المقدمة إلى اللجنة غالباً ما تتضمن عبارات وبيانات لا تنفيذ في شيء كبير مصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ورحب بأوجه التحسن البادية في النصوص المقدمة من اللجنة والتي تتسم هذا العام بلغة معتدلة نوعاً ما وأقل إثارة للجدل. بيد أن بعض النصوص لا تزال تشير لمشاكل خطيرة خاصة وأنها تنال من مصداقية اللجنة ولا تتسم بالمرونة الكافية التي تتسع لإيجاد حلول توفيقية فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار. وتنطلق تلك النصوص أساساً من منظور يقصر أسباب فشل الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على كون السلطات القائمة بالإدارة قد حرمتها من ممارسة حق تقرير المصير. وهو رأي يفتقر إلى التوازن وليس فيه من فائدة يجنيها سكان الأقاليم المعنية. وقال إن اللجنة لن تضطلع بوظائفها على النحو المناسب ما دامت ترفض التسليم بالحقائق المميزة لكل إقليم. وأعرب من جديد عن اعتراضه على مشروع المقرر بشأن الأنشطة العسكرية خاصة وأنها لم ترد في قائمة بنود جدول الأعمال التي أحالتها الجمعية العامة إلى اللجنة الرابعة.

١٢ - وتطرق إلى تيمور الشرقية، فقال إن الاتحاد الأوروبي ما زال يؤيد الدعوة إلى إجراء حوار غير مشروط بين البرتغال واندونيسيا تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة. وقد أحاط الاتحاد علماً حسب الاقتضاء بنتائج الجولة الرابعة من الاجتماعات التي عقدها الأمين العام مع وزير خارجية البرتغال واندونيسيا في ٦ أيار/مايو ١٩٩٤.

(السيد كاول، المانيا)

١٣ - وتناول مسألة الصحراء الغربية، فرحب بالتقدم المحرز في عملية تسجيل الناخبين لإجراء استفتاء تجريه وتشرف عليه الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ويقوم فيه سكان الصحراء الغربية بممارسة حقهم في تقرير المصير، وفقا لما تنص عليه خطة التسوية. واختتم قائلا إن الاستفتاء قد أرجئ أكثر مما ينبغي، لذا فإن الاتحاد الأوروبي يناشد جميع الأطراف أن تساهم قدر المستطاع في تعجيل هذه العملية والمضي بها قدما وهو يعتبر أن تعاون الطرفين مع الأمين العام ومبعوثه الخاص شرط هام لا بد من توفره سلفا لإيجاد تسوية سلمية لهذه المسألة.

١٤ - السيد ماك كينون (نيوزيلندا): قال إن ما من إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مثل الآخر وإن هناك قضايا ومشاكل محددة تنفرد بها الأقاليم الجزرية الصغيرة دون غيرها. ويسر نيوزيلندا أن تلاحظ أن اللجنة قد سلمت في سياق القرارين ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) بضرورة التحلي بالمرونة لدى استعراض الخيارات المستقبلية التي قد ترغب الأقاليم في انتهاجها ويسرها أن تلاحظ أيضا أن اللجنة تتفهم ما تواجهها تلك الأقاليم من صعوبات خاصة إما بسبب صغر حجمها أو بسبب قلة عدد سكانها أو عزلتها الجغرافية أو محدودية مواردها الاقتصادية أو لجميع هذه الأسباب الأربعة معا.

١٥ - ومضى يقول إن نيوزيلندا يسرها بوصفها السلطة القائمة بإدارة توكيلاو أن تشير إلى ما أنجز خلال السنة الماضية من تقدم كبير صوب إعمال حق تقرير المصير في ذلك الإقليم، الذي لم تكن توجد به من قبل أية مؤسسات للحكم الذاتي. وقد أثبت السكان استعدادهم لمعالجة المسائل المتعلقة بتطوير النظام الاقتصادي والسياسي حيث نقلت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ سلطات حاكم توكيلاو إلى مجلس الفونو العام وهو أعلى مؤسسة سياسية في توكيلاو، على أن ينوب عنه في حالة عدم انعقاده، مجلس فايبولي، أي الهيئة التنفيذية. وقد نقلت بالإضافة إلى ذلك دائرة الخدمات العامة الخاصة بتوكيلاو إلى داخل توكيلاو نفسها. وتبدو الآثار الجلية لتلك التغييرات في تمكين سكان توكيلاو من استلام زمام الأمور في بلدهم.

١٦ - وأضاف قائلا إن ممثلي الإقليم أبلغوا اللجنة الخاصة بإنهاء الاستعمار أن توكيلاو قد اعتمدت في حزيران/يونيه خططها الاستراتيجية الأولى. وقد أمكن للجنة الخاصة أن تقف بنفسها في زيارتها الميدانية الرابعة على مدى التقدم المحرز في هذا الصدد، وقد أصدرت تقريرا شاملا وقيما إلى حد كبير (A/AC.109/2009) أردفته بمرفق يتضمن الاعلان الرسمي بشأن مركز توكيلاو في المستقبل وهو بيان تاريخي سلمه قائد الإقليم إلى البعثة والصعوبات التي يتعين على الإقليم مجابهتها ويشير إلى حاجته للدعم المالي المتواصل. ورغم أنه ليس ثمة من جدول زمني قد حدد حتى الآن، فإن توكيلاو تعكف على النظر في امكانية وضع أحكام دستورية وبيان ختامي بشأن حق تقرير المصير وهي تفضل في المقام الأول مركز الارتباط الحر بنيوزيلندا. وستلتزم نيوزيلندا بوصفها السلطة القائمة بالادارة، باحترام رغبات سكان توكيلاو وهي تنوي أن تحافظ على علاقاتها معها، حيث ستقدم لها دعما واسعا النطاق في مرحلة ما بعد تقرير المصير.

(السيد ماك كينون، نيوزيلندا)

١٧ - واختم قائلاً إن ذلك التقدم الكبير يعود بقدر لا يستهان به إلى ما تتميز به العلاقات بين نيوزيلندا واقليم توكيلاو والأمم المتحدة من جهود مشتركة قيمة إلى أبعد حد.

١٨ - السيد سامانا (بابوا غينيا الجديدة): أعرب عن تفاؤل وفده بأعمال اللجنة الخاصة بإنهاء الاستعمار والأمم المتحدة وبما تبديه السلطات القائمة بالادارة من دعم وتفهم في جهودها لمساعدة الأقاليم المتبقية التي لم تحصل بعد على استقلالها السياسي.

١٩ - ومضى يقول إنه بوصفه أحد أعضاء بعثة الأمم المتحدة التي زارت توكيلاو مؤخراً، قد لمس مباشرة صغر حجمها الجغرافي وعزلتها وقلة عدد سكانها وندرة مواردها الطبيعية وما يتهددها من كوارث طبيعية الأمر الذي تترتب عليه مشاكل تؤثر على المدى الطويل في قدرتها على الاستمرار والاستدامة اقتصادياً. واقترح أن تراعي اللجنة رغبات سكان الجزر واهتماماتهم النابعة من واقع حياتهم.

٢٠ - ومضى يقول إنه في حلقة دراسية عقدت في بورت مورسبي تحت رعاية لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في العام الماضي، طرح خبير قانوني من نيوزيلندا بديلاً عن الاستقلال التام هو مفهوم الاستقلال الذاتي المستديم الذي يمكن تطبيقه على الأقاليم الجزرية الصغيرة التي تلاقى صعوبات في تأمين استمرارية استقلالها الاقتصادي. فالاستقلال الذاتي المستديم يمكن اعتباره حالة وسطاً بين الحكم الذاتي والاستقلال التام يمكن فيها لبلد يتمتع بالحكم الذاتي أن يضمن لنفسه أسباب الاستمرار عن طريق دولة تدعمه مالياً وإدارياً وتقنياً. ويحتفظ البلد المتمتع بالحكم الذاتي باستقلاله السياسي فيما يتعلق بتصريف شؤونه الداخلية في حين تتولى الدولة الداعمة تصريف شؤونه الخارجية.

٢١ - ومضى يقول إنه سيظل هناك في بعض وظائف الحكومة، المتعلقة مثلاً بسن القوانين، والهجرة وتنمية الموارد وإقامة العلاقات الدولية، عنصر تكامل تتحمل الدولة الداعمة تكلفته. فثمة بالتالي فرق كبير بين إقليم يتمتع بالاستقلال المستديم ودولة جزرية صغيرة نامية تتمتع بالاستقلال التام ولكنها اختارت صيغة مرنة تظل بموجبها مرتبطة بمحض إرادتها بالسلطة التي كانت قائمة بالادارة سابقاً. واقترح أن تقوم اللجنة ببلورة مفهوم الاستقلال الذاتي المستديم بما يتطابق مع الأعراف المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بحق تقرير المصير ومنح الاستقلال لتقديم ذلك المفهوم كخيار ممكن أن تأخذ به الأقاليم والشعوب الخاضعة للاستعمار التي تعيش ظروفاً مماثلة تنعدم فيها المناعة الاقتصادية والاجتماعية.

٢٢ - وتعرض لموضوع كاليديونيا الجديدة، فقال إن وفده يؤيد الخطوة الإيجابية التي أقدمت عليها الحكومة الفرنسية بتوقيعها على اتفاقات ماتينيون التي تشكل أساس مرحلة انتقالية سلمية تفضي إلى تحقيق الاستقلال السياسي الذاتي بالوسائل السلمية. ومع ذلك، فقد أعرب عن قلقه بسبب بعض التطورات التي قد تعرقل التحقيق الكامل لتطلعات شعب كاناك وهي تطورات تتمثل في سياسات الهجرة

(السيد سامانا، بابوا غينيا الجديدة)

والاصلاحات الانتخابية التي تعكف السلطة القائمة بالادارة على تنفيذها. فلقد أحدثت الاصلاحات الانتخابية اختلالا في عدد الناخبين المؤهلين مما حول شعب كاناك الى أقلية. وليس من المستبعد أن تكون نتائج استفتاء عام ١٩٩٤ قد حددت سلفا وهو ما يتنافى مع روح اتفاقات ماتينيون.

٢٣ - وقال إن كفاح شعب شامورو في غوام ومسألة جبل طارق وتطلعات السكان الأصليين هي أمور تتطلب من اللجنة أن تعيرها أقصى قدر من الاهتمام. وذكر أنه يلاحظ بقلق في هذا الصدد أن هناك من بين الاقاليم المشمولة بوصاية الأمم المتحدة أقاليم لم تتمتع منذ ما يزيد على ١٧ عاما بشرف استقبال أية بعثة زائرة. ويعود ذلك أساسا الى إصرار بعض السلطات القائمة بالادارة على عدم السماح بمثل تلك الزيارات.

٢٤ - السيد العمامرة (الجزائر): ذكر اللجنة بأن مسألة الصحراء الغربية هي مسألة سعي إلى إنهاء استعمار لم يكمل بالنجاح. ولاحظ أن خطة تسوية مسألة الصحراء الغربية ارتطمت في تموز/يوليه ١٩٩٤ بمشكلة مراقبي منظمة الوحدة الافريقية. ووصف الاعتراضات على مشاركة منظمة الوحدة الافريقية في عملية الاستفتاء بأنها ليس لها من مبرر لأن خطة التسوية نصت بوضوح تام على أن تقوم الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية بتنظيم الاستفتاء. ووصف مسألة اشراك منظمة الوحدة الافريقية بأنها عنصر رئيسي في خطة التسوية، لا يجوز الاخلال به لإفساح المجال أمام ترتيبات ارتجالية تهدد بدعوى توشي الواقعية أهم ضمانات نزاهة وموضوعية عمل لجنة تحديد الهوية، ومن ثم مصداقية وصحة الاستفتاء. ووصف النتائج الأولية التي توصلت اليها لجنة تحديد الهوية التي ستعرض قريبا على مجلس الأمن بأنها ستمثل اختبارا هاما لتقدير مدى موضوعية ونزاهة وجدية أعمال تلك اللجنة.

٢٥ - وأضاف قائلا إن التقدم المتواضع المحرز لا يضاهي في شيء حجم المهمة التي ما زال يتعين انجازها والتمثلة في تطبيق خطة التسوية بحذافيرها دون زيادة أو نقصان. فالمسائل المتعلقة بوضع مدونة تنظم سلوك الطرفين خلال حملة الاستفتاء وابقاء القوات في ثكناتها وتخفيض القوات العسكرية وتحييد القوات شبه العسكرية واطلاق السجناء والمعتقلين السياسيين وإعادة اللاجئين، والمسألة الحيوية المتمثلة في الاستقلال وعملية إعادة الدمج في فترة ما بعد الاستفتاء، كلها مجالات مازالت تستحق الاهتمام.

٢٦ - وقال إن وفده لم ينفك يدعو الى تحقيق الاستقرار السياسي وإجراء حوار بين الطرفين بغية تنفيذ أحكام خطة التسوية بروح ملؤها التعاون والأخاء. ووصف ذلك النهج بأنه أمر يملية المنطق والايمان بالغد الأفضل. وأعرب عن أسفه لخيبة الأمل الذي أعربت عنه الجمعية العامة في قرارها ٤٩/٤٨ في استئناف المحادثات المباشرة قريبا بين الطرفين، ولكنه أضاف أنه ينبغي ألا يشبط ذلك عزم الجمعية العامة

(السيد العمامرة، الجزائر)

وسائر الهيئات المختصة. وينبغي أن لا يدخر أي جهد للشروع في المحادثات المباشرة، وهو هدف تسعى الجزائر بكل صدق واقتناع في سبيل تحقيقه.

٢٧ - السيد فانيت (تايلند): قال إن وفده يرحب بعودة ممثل جنوب افريقيا إلى اللجنة ويحيي شعب جنوب افريقيا وحكومته. وأثنى على حكومة نيوزيلندا ومجلس الفونو العام لتوكيلاو لدعوتها للجنة إلى إيضاح بعثة إلى توكيلاو في تموز/يوليه ١٩٩٤. وقال إن تلك الزيارة ستكون وسيلة فعالة لتقييم الحالة في تلك الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وستؤمن تنفيذ الاعلان تنفيذًا كاملاً وفعالاً. وأضاف أنه يضم صوته إلى صوت اللجنة في حثه السلطات الأخرى القائمة بالادارة على الاقتداء بذلك المثل. ويرى وفده أن عملية إنهاء الاستعمار ينبغي أن تجمع بين التدابير السياسية والجهود الاقتصادية الانمائية. ولذا، فهو يرحب بتقرير لجنة المسائل الخاصة وإنهاء الاستعمار الذي يحث السلطات القائمة بالادارة على تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على الهوية الثقافية لتلك الأقاليم. وحث الأمم المتحدة على زيادة برامج المساعدة إلى سكان الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وقال إن بلده يؤمن بأن التعليم والتنمية البشرية عاملان أساسيان في عملية إنهاء الاستعمار وسيواصل بالتالي تقديم المساعدة التعليمية والتدريبية إلى العديد من البلدان النامية بما فيها الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وقال إن عام ٢٠٠٠ حدد موعداً نهائياً للقضاء الكامل على الاستعمار. وتحقيقاً لرؤية يرتسم فيها القرن الحادي والعشرون وقد خلا من الاستعمار، وأصبح فية باستطاعة كل فرد ممارسة حقه في تقرير المصير، فإنه ينبغي توثيق التعاون فيما بين أعضاء المجتمع الدولي.

٢٨ - السيد أركرايت (المملكة المتحدة): قال إن وفده يؤيد موقف ممثل ألمانيا الذي تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وهو يود أن يتعرض لاستمرار عجز أو بالأحرى عدم استعداد لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار لادراك الفرق بين تقرير المصير والاستقلال. فتقرير المصير لا يمكن معادلته بالاستقلال فحسب دون اعتبار الخيارات المتاحة الأخرى. وذكر أن وفده يرحب بالتعليقات التي أبدتها ممثلو بابوا غينيا الجديدة وفيجي وسيراليون خلال المناقشة التي أجرتها اللجنة الخاصة في جلستها العامة لعام ١٩٩٤ بشأن جزر فوكلاند. وأعرب عن أمله في أن تؤثر حججهم في سير المناقشة في عام ١٩٩٤ بشأن ذلك البند وسائر بنود جدول الأعمال. ووصف سجل المملكة المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار بأنه إيجابي وتعززه وثائق تثبت ذلك. وقال إن الحكومة مازالت تحرص على الوفاء بالتزاماتها المترتبة بموجب الميثاق فيما يتعلق باحلال الحكم الذاتي في الأقاليم التابعة لها، وذلك بالتعاون مع الحكومات المنتخبة محلياً، لتظل أطرها الدستورية على مستوى تطلعات سكانها. وأضاف أن كل إقليم من الأقاليم التابعة يجري انتخابات منتظمة وحررة يمكن فيها لجميع الأطراف طرح أي مقترح يريدونه بشأن الدستور. وتحرص حكومته أيضاً على الوفاء بالتزاماتها من أجل تحقيق الاحتياجات الاقتصادية للأقاليم التابعة لها. ولذلك أعرب عن خيبة أمله لفحوى مشروع القرار الذي قدمته اللجنة بشأن مسألة المصالح الاقتصادية الأجنبية الذي يتجاهل الفوائد التي يمكن للأقاليم التابعة أن تجنيها من تلك المصالح. وقد بذل عديد من الحكومات

(السيد أركرايت، المملكة المتحدة)

المنتخبة في الأقاليم التابعة للمملكة المتحدة جهودا كبيرة لاجتذاب الاستثمارات، تسليما منها بالفوائد المترتبة على ذلك. وينبغي للجنة المسائل الخاصة وإنهاء الاستعمار أن تسلم بما للاستثمارات الأجنبية من دور إيجابي ولا سيما في البلدان الجزرية الصغيرة ذات الرساميل المحدودة والموارد الطبيعية الشحيحة. وقال إنه يحيط علما مع الارتياح بالتعليقات التي أبدتها المقرر ورئيس اللجنة بالنيابة في بداية المناقشة العامة. ورحب بالدعوة إلى التسليم بحق شعوب الأقاليم غير المتمعة بالحكم الذاتي في تقرير مركزها في المستقبل والاهتمام بالاحتياجات المحددة الخاصة بتلك الأقاليم وقال إن على اللجنة أن تسلم بالحقائق المميزة لكل إقليم.

٢٩ - السيد موتهاورا (كينيا): قال إنه نظرا لأن عدد السكان الخاضعين للسيطرة الاستعمارية قد تراجع من ٧٥٠ مليون نسمة في عام ١٩٤٥ إلى أقل من ٣ ملايين في عام ١٩٩٤، فإن من المناسب أن تعلن الأمم المتحدة سنوات التسعينات عقدا دوليا للقضاء على الاستعمار، وأضاف أن من الأهمية بمكان تمكين جميع الأقاليم المتبقية من ممارسة حق تقرير المصير. فما زالت مشكلة الصحراء الغربية قائمة منذ ما يقرب من ٢٠ سنة. وقد وضعت خطة تسوية ترمي إلى إجراء استفتاء لتقرير المصير يخير سكان الصحراء بين الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب. وهذا الخيار ليس له من سابقة في تاريخ إنهاء الاستعمار. وأشار إلى قرار مجلس الأمن ٨٩٩ (١٩٩٣) وإنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية التي ساهمت فيها كينيا بقوات. وأكد حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقال إنه إذ يستحضر عملية تحرير بلده لا يسعه سوى أن يثني على الأمين العام للأمم المتحدة لما بذله من جهود لايجاد حل دائم للنزاع. وأعرب عن أمله في أن يحدد موعدان نهائيان لاختتام مهمة لجنة تحديد الهوية وإجراء استفتاء حر ونزيه على أساس الحل الوسط الذي اقترحه الأمين العام. وأعرب عن أمل وفده في أن يسفر ذلك عن نتائج لا يرقى إليها الشك ويتقبلها سكان الصحراء الغربية وجبهة البوليساريو والمغرب، فضلا عن المجتمع الدولي.

٣٠ - السيد روي (استراليا): تكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في محفل بلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ، فقال إنه يود أن يوجه اهتمام اللجنة إلى موقف المحفل من مسألة كاليديونيا الجديدة الذي اتخذته في دورته الخامسة والعشرين المعقودة في استراليا من ٣١ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس ١٩٩٤. فقد أحاط المحفل علما في تلك الدورة بالتقدم الذي أحرز خلال الأشهر الإثني عشر الأخيرة في تنفيذ اتفاقات ماتينيون. وارتأى المحفل أنه لا بد من بذل جهود أخرى لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من جديد وسلمت السلطات الفرنسية وسلطات الاقليم بتلك الضرورة. وسلم المحفل بأن استمرار الاتصالات مع السلطات الفرنسية عامل هام في عملية ماتينيون. ولاحظ بارتياح الأداء الناجح لصندوق كاناك التدريبي والعلاقات الطيبة القائمة بين أمانة المحفل وفرنسا والأقاليم التابعة لها حيث وقعت مؤخرا مذكرة تفاهم بشأن تمويل التعاون. وقال إن أمام اللجنة نص مشروع قرار بشأن كاليديونيا الجديدة اعتمده لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار بتوافق الآراء في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ ويرد في الفصل الثامن

(السيد روي، استراليا)

من تقرير اللجنة (A/49/23 (Part V)). وقال إنه بالنيابة عن وفود بلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ ووفقا لنهج توافق الآراء المنتهج حاليا في كاليدونيا الجديدة تجاه عملية تحقيق المصير المضطلع بها في إطار اتفاقات ماتينيون، يزكي مشروع القرار المذكور لدى اللجنة ويحثها على اعتماده بتوافق الآراء.

٣١ - السيد أركرايت (المملكة المتحدة): مارس حق الرد، فقال إن ممثل البرازيل أعرب في كلمته التي أدلى بها في بداية الجلسة بالنيابة عن مجموعة ريو عن الأمل في التوصل الى حل للنزاع المتعلق بالسيادة على جزر فوكلاند، أي جزر ساوث جورجيا وجزر ساندويتش. وقال إن موقف الحكومة البريطانية من هذه المسائل معروف لدى الجميع، وهو موقف كان قد أكده وزير الخارجية منذ وقت قريب في خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠